

تداعيات أزمة كورونا على التجارة الدولية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية The impact of the corona virus crisis on the international trade of the Gulf Cooperation Council

أقاري سالم

جامعة تامنغست، (الجزائر)، agariznouba@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/06/16

تاريخ قبول النشر: 2023/ 04/ 06

تاريخ الإستلام: 2022 /05/21

ملخص:

فرضت سرعة انتشار فيروس كورونا في دول العالم تبني هذه الأخيرة إلى العديد من الإجراءات الصحية التي ميزها الانكفاء والانغلاق على الذات، الأمر الذي سيشكل تحدي على عوامل التعاون الاقتصادي بين اقتصاديات الدول المنضوية في شراكة واتحادات اقتصادية، على غرار دول مجلس التعاون الخليجي، فقد انتهجت هذه الأخيرة العديد من الجهود في سبيل مواجهة فيروس كورونا، وتأمين الصحة العامة منذ استفحال الفيروس بمدينة أوهان الصينية، وهو ما يطرح العديد من التحديات على مستوى مؤشرات التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وعليه تحاول هذه الدراسة البحث في التداعيات المختلفة لأزمة كورونا على مؤشرات أداء التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي، من خلال استعراض واقع التجارة البينية والخارجية اتجاه العالم الخارجي في ظل التحديات التي تفرضها هذه الأزمة. **الكلمات المفتاحية:** التجارة الدولية؛ التجارة الخارجية؛ التجارة البينية؛ مجلس التعاون؛ أزمة كورونا.

Abstract:

The rapid spread of the corona virus in the world has forced the adoption of many health measures that have been characterized by resilience and self-closure, which will challenge the economic cooperation factors between the economies of the countries in partnership and economic unions. Like the GCC countries, the GCC has undertaken many efforts to confront the corona virus and ensure public health. Since the outbreak of the virus in the Chinese city of wuhan, many challenges are posed at the level of international trade indicators of the Gulf Cooperation Council.

The study therefore attempts to examine the various implications of the corona virus crisis on the performance indicators of international trade of the GCC by reviewing the reality of intra-foreign trade towards the outside world in the light of the challenges posed by this crisis.

Keywords: International trade; intra-trade, foreign trade; GCC; corona virus crisis.

1. مقدمة:

تمثل الأزمات الدولية في عالم اليوم أزمات معقدة يمكن أن تؤثر على معظم دول العالم في عصر الاعتماد المتبادل، ويمكن أن تؤثر تداعيات أي أزمة على مجالات مختلفة (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية)، على غرار أزمة وباء كوفيد - 19، التي بدأت في المجال الصحي بانتشار المرض وفرضت صعوبات على النظم الصحية لتتجاوز المجال الصحي إلى المجالين السياسي والاقتصادي على الصعيدين المحلي والخارجي في سياق تجميد تدفق التجارة الدولية.

فقد أدت أزمة فيروس كورونا إلى تداعيات داخلية وخارجية بسبب تجميد الحياة الاقتصادية في مختلف دول العالم وخاصة تلك التي تنضوي في اتحادات اقتصادية على غرار دول مجلس التعاون الخليجي (Council Gulf Cooperation) والتي تعتبر جائحة فيروس كورونا أخطر الأزمات التي شهدتها منذ تأسيس مجلس التعاون سنة 1981، ذلك أن هذه الأزمة تشابهت تداعياتها الصحية بالاقتصادية، وصادفت انخفاض إيرادات دول مجلس التعاون من النفط في الأسواق الخارجية، هذا بالإضافة سياسة الغلق المفروضة بالإجراءات الصحية المتبعة والتي مثلت أنماط من القيود على الأنشطة الاقتصادية وعلى انسياب التجارة الدولية لدول المجلس سواء البينية أو اتجاه العالم الخارجي.

إشكالية الدراسة:

*ما مدى تأثير أزمة كورونا على التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي؟

فرضيات الدراسة:

*أحدثت أزمة كورونا تأثيرات مختلفة على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي أدت إلى تراجع أدائها في التجارة الدولية.

مناهج الدراسة:

تقتضي أي دراسة علمية إتباع مناهج ملائمة مع طبيعة الموضوع محل الدراسة، وعليه تم من خلال الدراسة اعتماد المناهج التالية:

المنهج الوصفي: ويعرف المنهج الوصفي على أنه: "أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية تم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة"⁽¹⁾، وعليه يوظف هذا المنهج من خلال وصف الحالة الوبائية لدول مجلس التعاون الخليجي وكذا تأثير جائحة كورونا على المؤشرات الاقتصادية لدول المجلس.

المنهج المقارن: يمثل المنهج المقارن أبرز المناهج في تحصيل المعلومات والاستنتاجات من خلال استخراج المؤشرات والمقارنة بين المتغيرات، مما يعطي أدق فهم للطاهرة وقد تم توظيف المنهج المقارن من خلال المقارنة بين تأثيرات أزمة كورونا على دول مجلس التعاون الخليجي من خلال حالتها الوبائية، وكذلك المقارنة بين المؤشرات الاقتصادية المختلفة لاقتصاديات دول المجلس قبل وبعد أزمة كورونا لاستخلاص التأثيرات المختلفة للأزمة على هذه المؤشرات.

المنهج الإحصائي: يساعد الإحصاء الباحث حسب "جيلفورد" على الدقة في الوصف، كما يلزمه بأن يكون دقيقا محددًا في الطرائق التي يستخدمها، وكذا في أسلوب تفكيره⁽²⁾ وقد تم توظيف المنهج من خلال استنتاج الدراسة بإحصائيات المؤشرات الاقتصادية المختلفة للتجارة البينية والخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

2. مفاهيم الدراسة:

يعتبر تحديد المفاهيم والمصطلحات التي توظّر الدراسة بمثابة مفاتيح فهم دراسة بالنسبة، للقارئ، وعليه كان لابد على الباحث تحديد مفهوم التجارة الدولية، وكذا مجلس التعاون الخليجي.

1.2 التجارة الدولية:

في البداية لابد أن نشير إلى أن هناك تباين كبير في الرأي بين المدارس الاقتصادية المختلفة حول مضمون كل من "التجارة الخارجية" (Foreign Trade) و"التجارة الدولية" (International Trade) وكذلك حول العلاقة بينهما، ويرجع هذا الخلاف إلى الفروض التي تقوم عليها كل مدرسة، وبتالي ما يمكن أن يدخل في نطاق التجارة الخارجية وما لا يدخل في نطاقها، وكذلك المدى الواسع الذي يجب أن تشمل عليه التجارة الدولية خلافا لما كانت عليه التجارة الخارجية في شروطها الكلاسيكية.

وانطلاقاً من هذا المعنى فإن مصطلح **التجارة الخارجية** اتخذ إطاراً ومضموناً كلاسيكياً، نتيجة لقائمة الفروض الطويلة التي اشتملت عليها المدرسة الكلاسيكية التي سطر بداياتها "أدم سميث" (Adam Smith) في كتابه "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" في عام 1767 واستكمل حلقاتها بعد وفاته ثلاثة من المفكرين أحدهما فرنسي، والآخران بريطانيان هم: الفرنسي جان باتيست ساي (1767-1832)، والبريطاني "توماس روبرت مالتس" (1766-1834) والبريطاني "دفيد ريكاردو" (1772-1823)⁽³⁾.

وتماشياً مع فروض هذه الكلاسيكي وعمالاً بما تم استبعاد تدفقات رؤوس الأموال الدولية، والهجرة الدولية من ظاهرة التبادل الدولي، وبقي الإبقاء فقط على حركة التبادل السلعي، وهو ما جعل التجارة الخارجية تنصب في جوهرها على حركة التبادل الدولي السلعي (وهي حركة مادية تستبعد حركة تجارة الخدمات من مكوناتها).

وعليه فإننا نجد أن مصطلح " التجارة الخارجية " في إطاره الكلاسيكي لا يخرج عن كونه وصفا لحركة انتقال السلع بين دول العالم المختلفة⁽⁴⁾، ومن هنا يمكن القول أن مفهوم "التجارة الخارجية الكلاسيكية" ينصرف إلى حركة التجارة الخارجية المنظورة (The Visible Foreign Trade).

ويتبين لنا من خلال الوصف الكلاسيكي المقدم للتجارة الخارجية أن هنالك تفرقة هامة يجب أخذها في الاعتبار بين كل من التجارة الخارجية المنظورة، والتجارة الخارجية غير المنظورة فإذا كان المصطلح الأول يعبر عن التجارة الخارجية في إطارها المادي -السلعي- فإن المصطلح الثاني المتعلق بالتجارة الخارجية غير المنظورة (Invisible Foreign Trade) يعبر عن حالة التبادل الدولي في الخدمات، أي ينصب على الإطار المعنوي -اللامادي- للتجارة الخارجية والتي تقع في مقدمتها حركة السياحة، والنقل الدولي، والتأمين الدولي، والخدمات المالية، والخدمات المصرفية، وقضايا أخرى مستحدثة مرتبطة بالتعليم، والصحة، والمقاولات، والاستشارات بصورها المختلفة.

وكان من الآثار المترتبة على هذا الافتراض الكلاسيكي المتعلق بعدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين دول العالم المختلفة أن اقتصرَت النظرية الكلاسيكية بجعلها الكلاسيكي والجديد على تفسير قيام التجارة الخارجية في السلع دون غيرها من صور التبادل الدولي مثل تجارة الخدمات، الحركة الدولية لرؤوس الأموال، الهجرة الدولية. ومن آثار هذا الفرض الكلاسيكي أيضا ما نراه من قيام النظرية الكلاسيكية من تسليط الضوء فقط على فكرة "الميزان التجاري المنظور" (Visible Balance Of Trade)، حينما يتعلق الأمر بالحديث عن التوازن الاقتصادي الخارجي. ففي رحاب النظرية الكلاسيكية لا يتطابق مفهوم التوازن الاقتصادي الخارجي مع مصطلح ميزان المدفوعات، وإنما يقتصر فقط على مكونات الميزان التجاري السلعي.

أما إذا تنقلنا إلى مصطلح "التجارة الدولية" لنعرف الفرق بينه وبين "التجارة الخارجية" فإنه يمكن القول أن الاختلاف بينهم كبير: فالمصطلح الثاني أي التجارة الخارجية - جزء من المصطلح الأول، أي التجارة الدولية فهذا المصطلح يخرجنا عن إطار الفهم الكلاسيكي الضيق لمضمون التجارة الخارجية، ويضيف إليها كل صور التبادل الدولي التي نراها في عالمنا المعاصر، بحيث تشمل على كل من:⁽⁵⁾

- التبادل الدولي السلعي، أي التجارة الخارجية في إطارها الكلاسيكي (التجارة الخارجية المنظورة).
- التبادل الدولي الخدمي، أي التجارة الخارجية في إطارها المعنوي-اللامادي، وهي ما تعرف أيضا بالتجارة الخارجية غير المنظورة.
- الهجرة الدولية، أي انتقالات عنصر العمل بين دول العالم المختلفة.
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال، أي انتقالات رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة
- التوافق البيئي، وهو أحد منجزات جولة الدوحة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي تم إطلاقها في أول يناير 2002 .

ولقد اكتسب تعميم انتشار مصطلح " التجارة الدولية " بعدا رسميا في إطار جولة أورو-جوي -أي الجولة الثامنة- للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف حيث أحلت اصطلاح " تحرير التجارة الدولية " محل اصطلاح " تحرير التجارة الخارجية " حيث أن الأخيرة كانت تشرف عليها "الجات" (GATT) (1947-1994)، في حين تولت "منظمة التجارة العالمية" (World Trade Organization) الإشراف على تحرير التجارة الدولية بكل مكوناتها السابقة، وذلك اعتبارا من أول يناير 1995.

ومن نتيجة هذا التحول في المفاهيم أصبحت فكرة التوازن الاقتصادي الخارجي أمرا مرادفا لاصطلاح توازن ميزان المدفوعات، والذي بدوره يفوق مصطلح توازن الميزان التجاري، حيث أن الميزان التجاري جزء من ميزان المدفوعات، وأصبح اصطلاح تحرير التجارة الدولية القاعدة المحورية لاصطلاح النظام التجاري الدولي الذي تشرف عليه منظمة التجارة العالمية، والذي يعرف أيضا باصطلاح " النظام التجاري متعدد الأطراف " (Multi-Lateral Trade System).

2.2 مجلس التعاون الخليجي:

يعد مجلس التعاون لدول الخليج العربية (سمي سابقا مجلس التعاون الخليجي) منظمة إقليمية تتكون من 6 دول عربية تطل على الخليج العربي وهي السعودية والإمارات والكويت وقطر وسلطنة عمان ومملكة البحرين، ولقد تأسس المجلس في 25 مايو 1981م في إمارة أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة⁽⁶⁾. وهدف قادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية من إنشائه إلى التصميم المشترك على مواجهة كافة الأزمات والمشاكل سواء على المستوى الداخلي والخارجي (اقتصاديا، وسياسيا، وأمنيا).

أما من حيث الأهمية الاستراتيجية لدول المجلس فإنها تقع في إحدى أهم المناطق الحيوية في العالم حيث تحتل منطقة الخليج العربي موقعا متميزا بين قارات العالم القديم (آسيا-أفريقيا-أوروبا) فضلا على أنها تشرف على ثلاثة من أهم ممرات المائية (البحر الأحمر-البحر المتوسط-الخليج العربي) بما يصبغها بأهمية استراتيجية على صعيد خطوط النقل البحرية والبرية والجوية وحركة التجارة الدولية والإقليمية، هذا إلى جانب ما تمتلكه منطقة الخليج من ثروات طبيعية هائلة لا سيما الثروات النفطية والغاز الطبيعي⁽⁷⁾.

3. تأثير أزمة كورونا على التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.

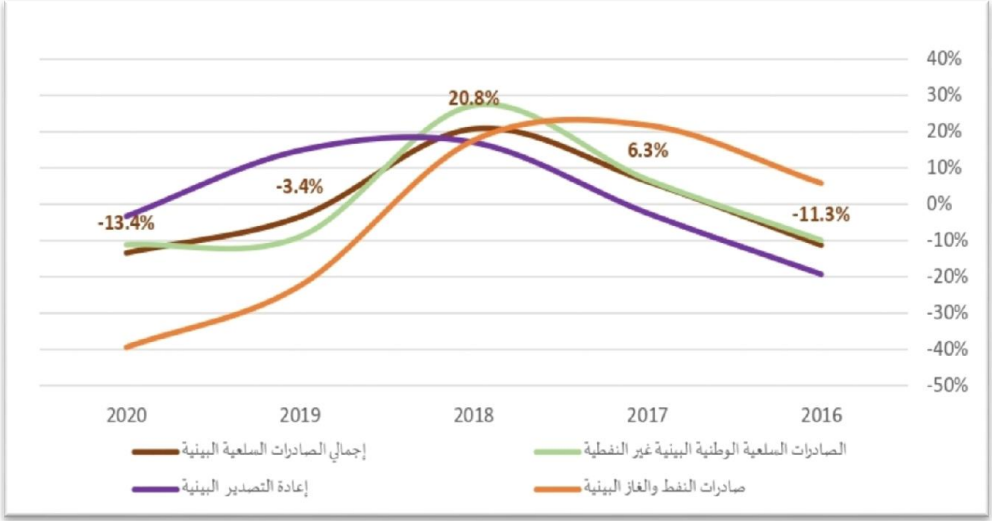
أثرت إجراءات قيود الغلق التي فرضتها أزمة كورونا على دول مجلس التعاون الخليجي، على غرار سائر دول العالم على انسياب التجارة البينية، والتي تعتبر الداعي الأساسي لإنشاء المجلس قصد التعاون الاقتصادي بين دوله.

1.3 تأثير أزمة كورونا على الصادرات السلعية البينية.

شهدت قيمة إجمالي الصادرات السلعية البينية تراجع بما نسبته 3.4% و 13.4% خلال عامي 2019 و 2020 على التوالي، الأمر الذي يعزى إلى تراجع قيمة إعادة التصدير البيني وصادرات النفط والغاز

البينية خلال نفس الفترة⁽⁸⁾، والشكل رقم (01) يبين معدل النمو السنوي للصادرات السلعية البينية لدول المجلس خلال الفترة 2016-2020.

الشكل رقم(01): معدل النمو السنوي للصادرات السلعية البينية في مجلس التعاون 2016-2020



المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ملامح وأفاق الأداء الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2020-2023، ص 38.

ومن الملاحظ أن أداء الصادرات البينية للفترة 2016-2020 يخفي تقلبات وعدم استقرار في معدلات نمو الصادرات البينية لسنوات تلك الفترة ككل على حدة، ويعكس كذلك تأثير الحجم النسبي لكل من مكونات إجمالي الصادرات السلعية البينية المذكورة، مما يبين أن إعادة التصدير البيني تشكل الجزء الأكبر من الصادرات السلعية البينية، يليها الصادرات البينية وطنية المنشأ غير النفطية، في حين أن المساهمة الأقل هي لصادرات النفط والغاز البينية والشكل رقم (02) يبين الصادرات السلعية البينية في مجلس التعاون 2016-2020 بمليار دولار أمريكي.

تداعيات أزمة كورونا على التجارة الدولية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

الشكل رقم (02): الصادرات السلعية البينية في مجلس التعاون 2016-2020 (مليار دولار أمريكي)

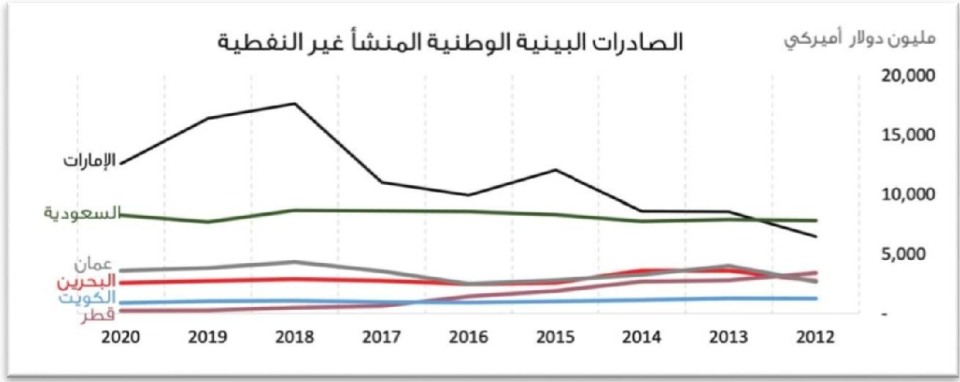


المصدر: ملامح وأفاق الأداء الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2020-2023، مرجع سابق، ص 38.

2.3 تأثير أزمة كورونا على الصادرات البينية للسلع الوطنية غير النفطية.

بلغت الصادرات البينية للسلع الوطنية المنشأ غير النفطية نحو 28.2 مليار دولار أمريكي في عام 2020 بانخفاض قدره 12% مقارنة مع عام 2019، وقد شهدت الأشهر من مارس حتى يونيو 2020 الانخفاض الأكبر في حجم التجارة البينية للسلع الوطنية المنشأ غير النفطية مقارنة مع الأشهر المماثلة من 2019 (9) وذلك عائد أساساً إلى سياسات الانكفاء على الذات خلال أزمة كورونا الأمر الناتج أساساً عن سياسات الغلق، وفرض القيود على التنقل البيني للأشخاص مما يحد من انسياب حركة التجارة البينية. وقد تباين أداء الصادرات البينية ووطنية المنشأ غير النفطية حسب الدول الأعضاء حيث انخفضت قيمتها في عام 2020 في كافة دول المجلس باستثناء صادرات المملكة العربية السعودية التي بلغت نحو 8.3 مليار دولار أمريكي في عام 2020 ونسبة ارتفاع 7.4% مقارنة مع 2019 (10) والشكل رقم (03): يبين قيمة الصادرات البينية الوطنية المنشأ غير النفطية خلال الفترة 2012-2020.

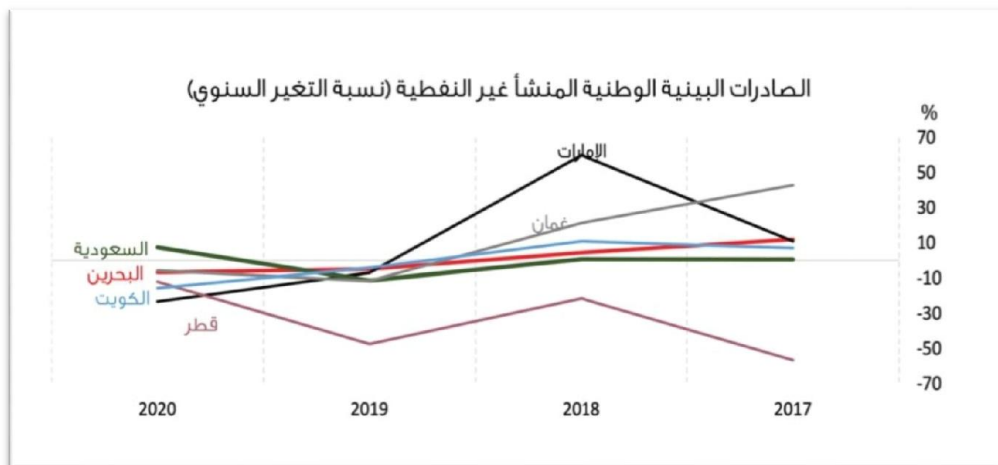
الشكل (03): الصادرات البينية الوطنية المنشأ غير النفطية 2020-2012



المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عام على كوفيد 19 في دول مجلس التعاون، 29 يناير 2021، ص 52.

ومن الملاحظ اختلاف مكونات إجمالي الصادرات السلعية البينية بشكل واضح خلال عامي 2019-200 خصوصاً إعادة التصدير البيني وصادرات النفط والغاز البينية، حيث ارتفعت مساهمة إعادة التصدير البيني إلى ما يقارب نصف إجمالي الصادرات السلعية البينية عام 2020 على حساب مساهمة صادرات النفط والغاز البينية التي شكلت 14.2% في عام 2020 أما الصادرات البينية وطنية المنشأ غير النفطية احتفظت بنسبة مساهمة مستقرة خلال الأعوام الثلاثة الماضية وشكلت ما نسبته 36% في عام 2020⁽¹¹⁾.

وقد سجلت قيمة الصادرات البينية وطنية المنشأ غير النفطية في عام 2020 انخفاضاً بلغ 23.2% في دولة الإمارات العربية المتحدة و15.6% في دولة الكويت و12% في دولة قطر و6.7% في مملكة البحرين و5.7% في سلطنة عمان، كما يبين الشكل رقم (04).



المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام على كوفيد19 في دول مجلس التعاون، مرجع سابق، ص 52.

4. تأثير أزمة كورونا على التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي:

يعتبر انسياب السلع وعوامل الإنتاج من بين أهم مقومات أداء التجارة الخارجية لأي بلد، وعليه فإن إجراءات الغلق والسياسات القائمة على تقليص الحركة التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي جراء الأزمة اتجه العالم الخارجي لا شك أنه سيؤثر على عائدات دول المجلس في هذا الشأن سواء من حيث الصادرات أو الواردات.

1.4 تأثير أزمة كورونا على الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي.

تشير إحصائيات مجلس التعاون لدول مجلس التعاون الخليجي لسنة 2018 عام قبل الأزمة وسنة 2019 وهي بداية الأزمة، وسنة 2020 والتي هي سنة تعمق أثار الأزمة إلى أن حجم التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي (من غير التجارة البينية) قد شهدت انخفاض مستمرا مقارنة بما قبل أزمة (كوفيد 19)، بحيث سجلت التجارة السلعية لدول المجلس اتجاها العالم الخارجي، نحو 1.067.6 مليار دولار أمريكي عام 2019 مقارنة بـ 1.100.1 مليار دولار أمريكي في العام 2018، أي بنسبة انخفاض قدرها 3.0% ليستمر هذا الانخفاض في الارتفاع جراء الأزمة في العام 2020 مقارنة بـ 2019 ليصل إلى حدود 21.5% بحيث سجلت التجارة الخارجية السلعية نحو 8.40.7 مليار دولار أمريكي سنة 2020 مقارنة بـ 1.067.6 للعام 2019⁽¹²⁾.

وعلى مستوى مساهمة الدول الأعضاء في المجلس، فقد أظهرت البيانات الإحصائية أن ما يقارب ثلاثة أرباع حجم التجارة الخارجية السلعية لدول المجلس ساهمت بها دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية⁽¹³⁾.

وبلغ إجمالي الصادرات السلعية لدول المجلس ما قيمته 438.5 مليار دولار أمريكي خلال عام 2020، بانخفاض بلغت نسبته 28.4% مقارنة بعام 2019.

والجدول رقم(05): يبين أهم مؤشرات التجارة الخارجية السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2018-2020.

الجدول رقم(05): مؤشرات التجارة الخارجية السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي 2018-2020

القيمة: مليار دولار أمريكي.

السنوات			المؤشرات
2020	2019	2018	
840.7	1.067.6	1.095.9	حجم التجارة الخارجية
438.5	609.4	652.5	إجمالي الصادرات السلعية
79.6	105.6	101.3	إعادة التصدير
358.9	503.8	551.2	الصادرات وطنية المنشأ
402.2	458.2	443.4	إجمالي الواردات السلعية
36.4	151.2	209.1	فائض الميزان التجاري السلعي

المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى:

-إحصائيات 2018: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إحصاءات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التقرير السنوي 2018، ديسمبر 2019، ص18.

-إحصائيات 2019: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1.067.6 مليار دولار أمريكي حجم التجارة الخارجية السلعية (الصادرات والواردات) لدول مجلس التعاون الخليجي للعام 2019، متاح على الرابط: <https://gccstat.org/ar/statistic/press/trade2019> 2022/01/24 الساعة 23:38.

-إحصائيات 2020: العين الإخبارية، 840 مليار دولار حجم التجارة الخارجية الخليجية 2020، متاح على الرابط: <https://al-ain.com/article/gulf-statistical-840-7-billion-gulf-foreign-trade> تم التصفح يوم 2022/01/24 على الساعة 22:25.

وعلى مستوى الشركاء التجاريين لإجمالي الصادرات السلعية: احتلت الصين المرتبة الأولى من بين أهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون من حيث إجمالي الصادرات السلعية، حيث استحوذت على ما نسبته 19.0% من إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون إلى الأسواق العالمية في عام 2020، حيث بلغت قيمة إجمالي

تداعيات أزمة كورونا على التجارة الدولية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

الصادرات السلعية إلى الصين نحو 83.1 مليار دولار أمريكي في عام 2020، مقارنة بـ 106.3 مليار دولار أمريكي في العام 2019، بنسبة انخفاض بلغت 21.8%⁽¹⁴⁾، فيما احتلت الهند المرتبة الثانية بنسبة 12.2%، تليها كوريا الجنوبية 8.0%، واليابان 6.4%، وسنغافورة 4.1%، ثم الولايات المتحدة 4.0%، حيث تشكل هذه الدول أكبر المستوردين للنفط الخام والغاز الطبيعي من دول مجلس التعاون⁽¹⁵⁾، والجدول رقم(06): يبين أهم الشركاء التجاريين في الصادرات السلعية خلال الفترة 2018-2020.

الجدول رقم(06): الشركاء التجاريين في الصادرات السلعية 2018-2020

السنوات الشركاء	2018	2019	2020
الصين	15.1%	17.4%	19.0%
الهند	11.2%	12.1%	12.2%
كوريا الجنوبية	10.0%	9.2%	8.0%
اليابان	13.3%	12.9%	6.4%
سانغافورة	5.3%	5.0%	4.1%
و.م.أ	5.8%	4.0%	4.0%

المصدر: من انجاز الباحث استنادا إلى:

-إحصائيات 2018: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إحصاءات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التقرير السنوي 2018، ديسمبر 2019، ص18.

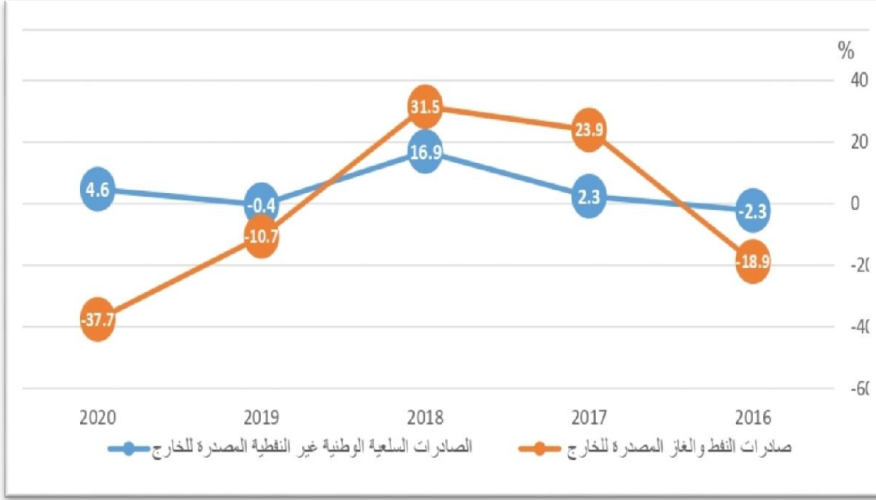
-إحصائيات 2019: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1.067.6 مليار دولار أمريكي حجم التجارة الخارجية السلعية (الصادرات والواردات) لدول مجلس التعاون الخليجي للعام 2019، متاح على الرابط: <https://gccstat.org/ar/statistic/press/trade2019> 2022/01/24 الساعة 23:38.

-إحصائيات 2020: العين الإخبارية، 840 مليار دولار حجم التجارة الخارجية الخليجية 2020، متاح على الرابط: <https://al-ain.com/article/gulf-statistical-840-7-billion-gulf-foreign-trade> تم التصفح يوم 2022/01/24 الساعة 22:25.

أما من حيث الصادرات النفطية فقد شهدت إجمالي صادرات دول مجلس التعاون النفطية إلى العالم الخارجي انخفاضا كبيرا خلال عامي 2019-2020 حيث انخفضت بنحو 10.7% في عام 2019 وبنحو 37.7% في عام 2020 نتيجة انخفاض أسعار النفط، أما الصادرات الوطنية غير النفطية فقد شهدت تفاوتاً خلال نفس الفترة، إذ انخفضت بنسبة 0.4% في عام 2019 وارتفعت بنحو 4.6% في عام 2020.

والشكل رقم(07): يبين نسبة نمو الصادرات الوطنية النفطية والغازية، والصادرات السلعية الوطنية غير النفطية المصدرة الخارج خلال الفترة 2016-2020.

الشكل رقم(06): نسبة نمو الصادرات الوطنية إلى العالم الخارجي



المصدر: ملامح وأفاق الأداء الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2020-2023، مرجع سابق، ص 39.

2.4 تأثير أزمة كورونا على الواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي.

يلاحظ من خلال الإحصائيات المتوفرة بخصوص واردات دول مجلس التعاون الخليجي خلال بداية الأزمة أي في سنة 2019 استأثر الذهب والأحجار الكريمة على نسبة 13.2% من قيمة إجمالي واردات مجلس التعاون السلعية في العام 2019م، أي ما يقارب 60.3 مليار دولار أمريكي وبارتفاع بلغت نسبته 6.7% خلال عام 2019م مقارنة بعام 2018م، وتليها الآلات والأجهزة الكهربائية بنسبة 12.9%، ثم الآلات والمعدات الآلية على نسبة 12.8%، والسيارات والعربات وأجزاؤها 9.6% (16).

بينما في سنة 2020 استأثرت الآلات والمعدات الآلية على نسبة 13.6% من قيمة إجمالي واردات مجلس التعاون السلعية في العام 2020، أي ما يقارب 54.7 مليار دولار أمريكي وبانخفاض بلغت نسبته 6.6% خلال عام 2020م مقارنة بعام 2019، وتليها الآلات والأجهزة الكهربائية بنسبة 13.3%، ثم الذهب والأحجار الكريمة على نسبة 13.2%، والسيارات والعربات وأجزاؤها 9.1%، ومنتجات الصيدلة 3.2% (17)، وهو ما يوضحه الجدول رقم (01): والذي يبين نسب السلع الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات 2018 إلى غاية 2020.

تداعيات أزمة كورونا على التجارة الدولية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

الجدول رقم (01): نسب السلع الواردة لدول مجلس التعاون الخليجي 2018-2020

السنوات			
2020	2019	2018	
402.2 مليار دولار أمريكي	458.2 مليار دولار أمريكي	443.4 مليار دولار أمريكي	إجمالي الواردات
13.6%	12.8%	13.4%	نسبة السلع المستوردة
13.3%	12.9%	13.0%	الألات والمعدات الألية
			الألات والأجهزة الكهربائية
13.2%	13.2%	12.8%	الذهب والأحجار الكريمة
9.1%	9.6%	9.4%	السيارات والعربات وأجزاؤها
3.2%	/	/	منتجات الصيدلة

المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى إحصائيات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2018، 2019، 2020.

وعلى مستوى الشركاء التجاريين في الواردات السلعية: احتلت الصين كذلك المرتبة الأولى من بين أهم الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون في إجمالي الواردات السلعية لعام 2020. وأسهمت بما نسبته 20.0% من قيمة إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من الأسواق العالمية لعام 2020، وقد بلغت قيمة الواردات من الصين نحو 80.4 مليار دولار أمريكي لعام 2020، مقارنة بـ 83.7 مليار دولار أمريكي في العام 2019 مسجلة انخفاضا بنسبة 3.9%. فيما جاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 10%، تليها الهند 6.9%، واليابان 4.7%، وألمانيا 4.7%، وإيطاليا 3.2%، من قيمة إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من الأسواق العالمية، والجدول رقم (02): يبين أهم الشركاء التجاريين في الواردات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2018-2020.

الجدول رقم(02): الشركاء التجاريين في الواردات السلعية 2018-2020

2020	2019	2018	السنوات الشركاء
20.0%	18.3%	17.0%	الصين
6.9%	8.6%	7.9%	الهند
3.2%	3.2%	3.5%	إيطاليا
4.7%	5.4%	5.5%	اليابان
4.7%	5.0%	5.5%	ألمانيا
10%	11.0%	11.7%	و.م. أ

المصدر: من إنجاز الباحث استنادا إلى إحصائيات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2018، 2019، 2020.

5. الخاتمة:

يتبين لنا من خلال ما سبق أن أزمة كورونا (كوفيد 19)، تعتبر بحق أخطر الأزمات التي شهدتها دول مجلس التعاون الخليجي، منذ تأسيس مجلس التعاون سنة 1981، ذلك أن هذه الأزمة تستهدف أساسا مقومات التكامل الاقتصادي، الذي تسعى دول المجلس إرسائه وتفعيله، وهو الهدف من إنشاء المجلس أساسا، فقد أفرزت السياسات والإجراءات المتبعة من طرف دول مجلس التعاون، والقائمة على الانكفاء على الذات والغلق البيئي واتجاه دول العالم الأخرى، إلى جانب إلقاء الأزمة الصحية بضلالها على الجوانب الاقتصادية بخلق أزمة نفطية كانت السبب الرئيسي في تعميق الوضع الاقتصادي الخليجي، وخاصة في ظل الاعتماد الكلي لاقتصاديات المجلس على مصادر الطاقة والصادرات النفطية في إيراداتها الدولية.

كل هذه الأبعاد المختلفة للأزمة أفرزت تحديات على مستوى أداء المؤشرات الاقتصادية للتعاون البيئي بين دول المجلس وكذلك شلل في الحركة التجارية مع دول العالم في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، وهو ما أدى إلى انحسار الصادرات السلعية الوطنية المنشأ النفطية وغير النفطية لدول المجلس اتجاه العالم الخارجي الأمر الذي أدى إلى خلق تباين في أداء اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي وإسهاماتها في المؤشرات الاقتصادية الكلية للمجلس.

6. الهوامش:

- (1) محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات. الأردن: دار وائل، 1999، ص 46.
- (2) عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية. دمشق: دار النمير، 2004، ص 116.
- (3) سامي عفيفي حاتم، الانجازات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية. ط2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005، ص 30.
- (4) نفس المرجع، نفس الصفحة.
- (5) نفس المرجع، ص 33.
- (6) محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان. ط1، بدون بلد نشر: دار العلوم، 2010، ص 07.
- (7) نفس المرجع، نفس الصفحة.
- (8) المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ملامح وأفاق الأداء الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2020-2023، ص 38.
- (9) المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عام على كوفيد19 في دول مجلس التعاون، 29 يناير 2021، ص 51.
- (10) عام على كوفيد19 في دول مجلس التعاون مرجع سابق، 51.
- (11) ملامح وأفاق الأداء الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2020-2023، مرجع سابق، ص 39.
- (12) المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1.067.6 مليار دولار أمريكي حجم التجارة الخارجية السلعية (الصادرات والواردات) لدول مجلس التعاون الخليجي للعام 2019، متاح على الرابط: <https://gccstat.org/ar/statistic/press/trade2019> 2022/01/24 الساعة 23:38.
- (13) نفس المرجع.
- (14) العين الإخبارية، 840 مليار دولار حجم التجارة الخارجية الخليجية 2020، متاح على الرابط: <https://al-ain.com/article/gulf-statistical-840-7-billion-gulf-foreign-trade> 2022/01/24 على الساعة 22:25.
- (15) نفس المرجع.
- (16) المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1.067.6 مليار دولار أمريكي حجم التجارة الخارجية السلعية (الصادرات والواردات) لدول مجلس التعاون الخليجي للعام 2019، مرجع سابق.
- (17) المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1.067.6 مليار دولار أمريكي حجم التجارة الخارجية السلعية (الصادرات والواردات) لدول مجلس التعاون الخليجي للعام 2019، مرجع سابق.

6. قائمة المراجع:

-الكتب:

1)- أسماء حسين ملكاوي، وآخرون، أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية. قطر: مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 2020.

2)- سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية. ط2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005.

3)- محمد صادق إسماعيل، مجلس التعاون الخليجي في الميزان. ط1، بدون بلد نشر: دار العلوم، 2010.

-التقارير:

4)- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ملامح وأفاق الأداء الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2020-2023.

5)- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عام على كوفيد19 في دول مجلس التعاون، 29 يناير 2021. -المواقع الالكترونية:

6)- المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1.067.6 مليار دولار أمريكي حجم التجارة الخارجية السلعية (الصادرات والواردات) لدول مجلس التعاون الخليجي للعام 2019، متاح على الرابط:

<https://gccstat.org/ar/statistic/press/trade2019> 2022/01/24 الساعة 23:38.

7)- العين الإخبارية، 840 مليار دولار حجم التجارة الخارجية الخليجية 2020، متاح على الرابط: <https://al-ain.com/article/gulf-statistical-840-7-billion-gulf-foreign-trade> تم التصفح يوم

2022/01/24 على الساعة 22:25.